

منه اصلا وما استفيد من الموضوع فرعا تاما لم يتحقق كون
تمايز العلوم في انفسها تمايزا للموضوعات وكون جهة الوحدة
الذاتية انهم لما حاولوا معرفة احوال الاشياء بقدر الطائفة
البشرية على ما هو المراد بالكلمة وضعت الحقايق انواعا واجزا
وعبرها كالاشنان والحيوان والموجود ومجتمعات احوالها
المتخصصة بها واشتقها لها بالادلة فحصلت لهم قضايا كسببية
اعراض ذاتية لتلك الحقايق سموها المسائل وجعلوا لكل
طائفة منها ترجع الى واحد من تلك الاشياء بان يكون موضوعا
نفسه او جزاءه او نوعا منه او عرضا ذاتيا له علما خاصا يفيد
بالتدوين والتسمية والتعليم نظر الى ما لتلك الطائفة على
كثيرا واختلاف محمولاتها من الاتحاد من جهة الموضوع اى
الاشراك فيه على الوجه المذكور قبل استفادة كون التمايز
الذاتى بحسب الموضوع من هذا التحقيق فمن جعل السبب
في صيرورة كل طائفة علما خاصا يفيد ان يكون الموضوع
شيئا خاصا من تلك الاشياء وكونه جهة الوحدة الذاتية فلا يترك
جميع المسائل فيه وكونه جزءا منها ثم قد يتجدد من جهات اخرى كالنقطة
والغاية ونحوها ويؤخذ لها من بعض تلك الجهات ما يفيد
لتصورها اجمالا من حيث ان لها وحدة فيكون حد العلم
ان دل على حقيقة مسماها اعني ذلك المركب الاعتبارى كما
يقال هو علم بحيث فيه عن كذا او علم بقواعد كذا او الافرسان
كما يقال هو علم بقيد ربه على كذا او يترزبه عن كذا ووجه
اعتبار البحث من ذاتيات العلم دون الاقتدار والاحترار
انها كانت على الاصل من حيث البحث فيه عن احوال شئ مخصوص
واما الاقتدار والاحترار فانه يتحقق العلم ولو لم يحصل به واحد
منها واذا ثبت ان اختلاف العلوم باختلاف الموضوع كان
التيانية

التيانية بتباينه والتداخل بتداخله بان يكون علم اخص من
علم والتناسب بتناسبه بان يكون الموضوع فيها واحدا والاختلاف
بالاعتبار كان يكون في احداهما مقيدا في الاخر مطلقا او كل
منهما مقيدا بقيد غير قيد الاخر او يكون الموضوعان مندرجين
تحت جنس واحد وباشراط الاختلاف بالاعتبار ان دفع ما يقا
انهم اجمعوا على انه لا يكون شيئا واحدا موضوعا لعلمين كما
اجموا على انه لا يكون لعلم واحد موضوعات لكن كيف هذا
مع انه قد تقدم ان الامر الذي ترجع اليه المسائل قد يكون
نفس الموضوع لها او نوعا منه او جزاءه او عرضا ذاتيا له فقد
جعل فيه موضوع العلم متعدد لان اوجه مانعة خلولا مانعة
جمع ويمكن الجواب عن ذلك بانه لما كانت تلك الامور
من النوع والجزء الخراجعة اليه وكانت موضوعات باعتبار
وملاحظة كان الموضوع في الحقيقة هو هذا الامر الكلى ولا
يقال انه قد جعل من جملة ما يحصل به تناسب العلمين هو ان
موضوعيهما مندرجان تحت جنس اعم وذلك كعلم الحساب
وعلم الهندسة فان موضوعيهما وهو العدد والمقدار مندرجان
تحت جنس هو الكم ومع هذا قد جعلوا علمين مع ان مقتضى
هذا الجواب جعلهما علما واحدا الرجوع موضوعيهما لشيء واحد
لانه ما جعل تلك الامور موضوعات لمسائل العلم الواحد
الا بملاحظة الامر الاعم واعتباره فيها كما هو مصرح به في
الجواب بخلاف جعلها موضوعات لعلوم متعددة فانه يعتبر
ذاتها ومقطع فيها النظر عن اندراجها تحت امر اعم فوله
الحساب مثلا العدد فيه منظور لذاته لا من حيث اندراجه
تحت الكم والاكات للموضوع فيه الكم والضابط في ذلك انه
اذ كان لكل نوع من الجنس صالحا لالات يكون موضوعا كان جعل